العوائد التعليمية
(تصنيفاتها ونظريات قياسها)

إعداد

رضا حسين محمد عبد الرحمن

إشراف

أ. د/ يوسف سيد محمود
أستاذ ورئيس قسم أصول التربية
كلية التربية – جامعة الفيوم

أ. د/ محمد نجيب عبد الفتاح أحمد
عميد كلية الدراسات العليا
للبحوث الإحصائية (سابقا)– جامعة القاهرة

د/ طارق مصطفى محمد
مدرس بقسم أصول التربية – كلية التربية
جامعة الفيوم

ملخص الدراسة

استهدفت الدراسة وضع صورة شاملة لمختلف الجوانب النظرية والوظيفية والاحصائية لعوائد التعليم ، وقد تناولت الدراسة مفهوم العوائد التعليمية وأهمية دراستها ، وأهم معالم نشأة وتطور الاهتمام بها ، بما يشمل مرحلة التقرير و مرحلة القياس.

ثم عمدت الدراسة الى التعرف على أنواع هذه العوائد وأهمها : الاستهلاكية والاستثمارية وغير النقدية ، والاقتصادية والاجتماعية ، والفردية والمجتمعية ، والقريبة والبعيدة .

وعرضت الدراسة لقياس عوائد التعليم من خلال تناول صعوبات هذا القياس ، ثم أهم نظرياته المتمثله فى : طريقة الاقتران ، وطريقة الباقى ، والكلفة المنفعة والكلفة الفعالية ، ودالة الانتاج التربوى وغيرها .

Study Summary:

The study aimed to set a comprehensive picture of the various theoretical, functional and statistical aspects of education returns. The study focuses on the concept of education returns, the importance of studying it, the most important features of the emergence and development of interest in it, including reporting and measurement stages.

The study also aimed to know the types of these returns at multiple levels: consumer, investment, non-monetary, economic, social, individual, community, near, and far.

The study embarked on measuring the returns of education by taking the difficulties of this measurement, then the most of its important theories which are represented by: conjugation method, residual method, cost-benefit, cost-effectiveness, educational production function, and others.

مقدمة:

خلال العقود القليلة الماضية، تغيرت كثيرا نظرة الاقتصاديين إلى التعليم . فبعدما كان ينظر إليه كونه خدمة استهلاكية تقدمها الحكومات للأفراد قصد إشباع حاجة خاصة فقط ، اتضح لاحقا من خلال مؤشرات الواقع ، وفي ضوء متغيرات العصر ومتطلباته أن التعليم يعد بحق استثماراً في رأس الما ل البشري يتطلب تكاليف مختلفة ويدر مقابل ذلك عديداً من العوائد التي يمكن قياسها بطرق كمية و غير كمية **(Rudiger, 2008 , p. 395)** ، ومن ثم فان العائد من التعليم لا يمكن ان يكون قاصرا على جوانب نقدية بحته ولا جوانب غير نقدية او اجتماعية بحته.

وقد ظهر الاتجاه نحو ارتباط التعليم بالحياة ، ففي دول الاتحاد الاوروبي تركز الاهتمام على التعليم المستمر ، والتعليم مدى الحياة ، والتدريب التحويلي ، كما ظهر مفهوم دولة رعاية الاستثمار الاجتماعي اعتبارا من العام 2000 م **(راوية حسن ، 2014 ، ص 67)** .

وقد بات هذا التفكير هو السائد في منطق الأكاديميين وصانعي القرار اليوم نظرا إلى عوائد التعليم التي يجنيها الخريج والمجتمع، ومساهمة التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .وهناك علاقة وثيقة بين التنمية وأسلوب التربية الذي يسود المجتمع والذي قد يساعد فى تدعيم حركة التنمية الشاملة في المجتمع ، ولقد عبر هيجنز B.Higgins عن هذه العلاقة حين اعتبر عملية التربية أحد عوامل الإنتاج فالتربية هي بمثابة مدخلات ومخرجات للإنتاج الشامل وأن قيمة التنمية تبدو في أنها غاية في حد ذاتها لأنها تعمل على زيادة مخرجات السلع والخدمات القائمة إنها بمثابة جزء من الدخل القومي .

ولم يعترف بالدور الفعال الذي يقوم به التعليم في إطار التنمية الإقتصادية والإجتماعية إلا بعد أن بينت أبحاث ودراسات الأقتصاديين والتربويين أن العائد الإقتصادي للتعليم يقدر

بثلاثة أمثال العائد من الإستثمارات الإقتصادية في المجالات الأخرى**(عبد الباري،1982، ص 108)**.

ولما كانت التنمية عبارة عن عملية تغيير في الاتجاه الى جانب أنها تحريك للمعطيات الطبيعية وتحويلها الى مادة اقتصادية عن طريق العلم وتطبيقاته التكنولوجية وهي تتوصل بالإنسان وغايتها الإنسان نفسه ، والتربية تسهم في تنمية وبناء المجتمع وتقدمه في اتجاهين أساسيين هما : الاتجاه الاقتصادي والاتجاه الاجتماعي ، ولذا فإن للتربية وظيفتان أساسيتان هما الوظيفة الاقتصادية وتسعى الى إعداد وتدريب الأيدي العاملة والفنية المطلوبة في جميع الميادين ، والوظيفة الإجتماعية إذ تسعى أيضا الى إعداد وتهيئة الأيدي العاملة والفنية ثقافيا واجتماعيا بشكل يناسب البيئة الاقتصادية والفنية والمهنية الجديدة ، أي لترقية المستويات الاجتماعية لإحداث التحول الإجتماعي اللازم للتحولات الإقتصادية الحاصلة لغرض تحقيق عملية ترقية النظام الإجتماعي ككل من خلال تكامل البعدين الأساسيين المهني والإنساني عند الأفراد .

وبناء على ذلك اتخذ المطلب من التربية اتجاهين رئيسيين يعمل كل منهما بشكل مستقل رغم تداخلهما وتكاملهما ،يطلق على المطلب الأول المطلب الاقتصادي من التربية ويهدف الى توفير العدد اللازم من الايدي العاملة لتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي تسعى اليه الدولة ، ويطلق على المطلب الثاني المطلب الإجتماعي ويهدف الى تحقيق العدالة الإجتماعية والمساواه والسلام ، والتنوع الاجتماعي في فرص التعليم ونواتجه الحياتية ، ويؤدى أى خلل فى التوازن بين هذين النوعين الى صعوبات ومشكلات خطيره على الفرد ، والأسرة ، والمجتمع .

ولقد أكدت العديد من الدراسات السابقة أن ثمة مشكلات عديدة ناتجة من ازدياد الطلب الاجتماعي على التعليم مع افتقاد الطرق العلمية لمعالجتها ، وهي مشكلات تخص بناء

الإنسان مهنيا واجتماعيا مما يؤثر سلبا على تنمية وتطوير المجتمع **(العرباوي،1997،و اسماعيل ،2012، وخميس ، 2006 ،واسماعيل ، 2011.**

ومن ثم فان البحث الراهن محاولة لإلقاء الضوء على العوائد التعليمية بصفة عامة وذلك من خلال الوقوف على كل من ، ماهية هذه العوائد ، وأهميتها ، ونشأتها ومراحل تطورها ، وصعوبات قياسها ، وتصنيفها ، ونظرياتها ، وطرق قياسها . بغية الوصول الى محددات أكثر شمولا لعوائد التعليم .

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة فى تناول عوائد التعليم بصورة شاملة تتضمن مختلف أبعادها التاريخية والوظيفية والاحصائية ، مما يمكن التعبير عنه من خلال التساؤلات التالية :

1- ما مفهوم العوائد التعليمية ؟
2- ما أهم معالم نشأة وتطور الإهتمام بالعوائد التعليمية ؟
3- ما أهم أنواع العوائد التعليمية ؟
4- ما أساليب قياس هذه العوائد ؟

أهداف الدراسة

تتلخص أهداف الدراسة فيما يلي :

1. تعريف ماهية العوائد التعليمية وأهميتها .
2. تتبع معالم نشأة وتطور الإهتمام بالعوائد التعليمية .
3. التعرف على تصنيفات العوائد التعليمية .
4. تحديد أساليب قياس العوائد التعليمية .

أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من الاعتبارات التالية :

1–أهمية موضوعها حيث أن عوائد التعليم فى مجملها هى كل ما يكتسبه الأفراد من معارف ومهارات وسمات شخصية وأساليب تفكير وغير ذلك مما يحقق رقى المجتمع وينمي انتاجيته .

2– تساعد دراسة العوائد التعليمية في معرفة مدى ملاءمة أنظمة التعليم لتلبية الاحتياجات الكمية والنوعية للمجتمع .

3– تساعد دراسة عوائد التعليم المسؤولين في عملية اتخاذ القرار الصائب في الاستثمارات التعليمية وإعطاء التعليم النصيب الملائم و توزيعه بين مراحل التعليم المختلفة حسب حاجات الاستثمار فيه وعائدات ذلك الاستثمار، وإعادة النظر فى مواءمة مخرجات التعليم لمتطلبات سوق العمل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

منهجية الدراسة

تم الاعتماد على المنهج الوصفي والذي يقوم بدراسة الظاهرة مع رصدها كما بالواقع ،و التعرف على كافة أسباب حدوثها وأيضًا العوامل المُساهمة بحدوث الظاهرة من أجل الوصول لنتائج لحل المشكلة ، حيث يعتمد على جمع المعلومات والبيانات وتبويبها لوصف ما هو كائن وتفسيره وتحليله وصولا للنتائج **(جابر،و كاظم ،1996، ص134)**.

مباحث الدراسة

تشتمل الدراسة على المباحث التالية :

أولا : ماهية العوائد التعليمية وأهمية دراستها .

ثانيا : نشأة ومراحل تطور الاهتمام بالعوائد التعليمية .

ثالثا : تصنيف العوائد التعليمية .

رابعا : قياس عوائد التعليم .

المبحث الأول : ماهية العوائد التعليمية ، وأهمية دراستها

1– ماهية العوائد التعليمية

يمكن تعريف عوائد التعليم بصفة عامة بأنها مجموع المخرجات التي يكون التعليم سبباً فيها ، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، بحيث تشمل هذه المخرجات مخرجات على المستوى الفردي أو على المستوى الاجتماعي ، مما يعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية او التنمية الشاملة .

كما تعرف بأنها كل ما يكتسبه المتعلم من معارف ومهارات واتجاهات نتيجة مروره بخبرات تربوية معينة أو دراسته لمنهج معين **(حاتم، 2014 ، ص 102)**.

وهناك العوائد الاجتماعية للتعليم فيراد بها العوائد التي تؤول للأفراد المتعلمين ، والى المجتمع ككل نتيجة الاستثمار في التعليم ، و هي أساس النظرة الاقتصادية للتعليم في المجتمع الاشتراكي باعتبارها أكثر تعبيرا عن المنافع العامة ، لذلك التعليم له منافع اجتماعية ، وما يمكن أن نطلق عليه (اجتماعيات التعليم) ، حيث يحسن التعليم من أوضاع الأفراد الحياتية من خلال تقليص كل من معدلات الخصوبة ، و وفيات الأطفال ، ومعدلات الجريمة . كما أنه يعزز رأس المال الاجتماعي والسلوكيات السياسية وغير ذلك من العوائد **(بو طيبه، 2012 ، ص 70)**.

وقد أصبح من الأمور المسلم بها إيجابية الإرتباط بين التعليم وبين الأحوال الصحية فى المجتمع وقاية وعلاجاً ، وحول إسهام التعليم فى سياسة تنظيم الأسرة مع ارتفاع مستوى التعليم لكل من الزوجين ، وعن دور التعليم فى الحراك الاجتماعي الرأسي ، وتحقيق التطلعات إلى مكانة اجتماعية أعلى فى الترتيب الطبقي فى المجتمع وفى تكافؤ الفرص فى الحياة ؟ وكذلك بالنسبة للحراك الاجتماعي الافقي ، ونهضة المجتمعات الجديدة أليست رهنا بجودة الخريجين وقدرتهم على تنمية مجتمعاتهم **(المركز العربي، 2012 ، ص 16 ، 17)**.

2- أهمية دراسة عوائد التعليم :

أصبح قياس العائد من التعليم أحد المجالات التطبيقية الهامة في دراسات أسواق العمل ونظم التعليم ، وتطورت أساليب تقدير هذه العوائد على المستويين الفردي والاجتماعي مما يوضع في أولويات البرامج الاستثمارية والخطط التنموية ، وتقدير الاحتياجات التعليمية اللازمة لسوق العمل حاليا ومستقبلا **(عثمان، 1999،ص 211)**.

ويعد حساب معدلات العائد للتعليم شرطاً أساسياً وفاعلا لعملية التخطيط التعليمي الناجح ، ولكل من الأفراد أنفسهم والسلطات المسئولة عن التعليم ، وتعد معرفة العوائد من التعليم على درجة من الأهمية للأسباب التالية **(البحيري،2014 ، ص 96)** :

- تساعد على ترشيد الاستثمار في التعليم في ضوء بدائل محددة وذلك بمقارنة عائدات الاستثمار في التعليم بالقطاعات الاقتصادية والاجتماعية وخصوصاً بعد انتشار التعليم بين فئات المجتمع .
- تمكين المخططين التربويين وصناع القرار من اتخاذ القرار الصائب لتوزيع النفقات على أنواع التعليم المختلفة حسب حاجات الاستثمار وعائداته.
- تسهم في معرفة مدي ملاءمة أنظمة التعليم لسد احتياجات التنمية وسوق العمل من القوي العاملة المؤهلة والمدربة ولا سيما في التخصصات التي يزيد الطلب عليها مما يحد من بطالة المتعلمين ، حيث يركز التخطيط التعليمي على الجوانب المباشرة في مخرجات التعليم والمتمثلة في نتائج الطلاب ،بالاضافة الى الجوانب غير المباشرة وهو ما أضافه هؤلاء الطلاب للمجتمع بعد تخرجهم.
- تساعد على تطوير المناهج التعليمية شكلاً ومضموناً تنفيذاً وتقويماً وتطويراً لنظم تعليم وتعلم حديثة تلبي احتياجات الدارسين واحتياجات التنمية وسوق العمل.
- تدفع المسئولين والمخططين التربويين إلى الاهتمام بالبحث العلمي لدراسة متغيرات التربية وظواهرها المختلفة وعلاقتها بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية.

لذا فإن التعامل مع مصطلحات رأس المال البشري والإستثمار البشري وما الى ذلك في إطار دراسة عائدات التعليم أصبح أمراً واقعاً وذلك للإعتبارات التالية :

- أن التعليم يعد سلعة رأسمالية تسهم في إعداد العامل المتعلم الأكثر إنتاجية من العامل غير المتعلم ، إلى جانب إنماء قدراته واتجاهاته التي تزيد من تراكم رأس المال المادي .
- أنه نوع من الاستثمار البشري ينظر له من خلال تزايد إنتاجية المتعلم والمجتمع وبالتالي زيادة دخلهما.
- مع الأخذ بأن التعليم وفقا للنظرة التقليدية سلعة استهلاكية الا انها سلعة استهلاكية معمرة تسهم في توسيع معارف وقدرات الشخص المتعلم لترقية شخصيته، والاعتناء بصحته، ورفع مستوي معيشته، ويزيد من متعة الحياة الخاصة والعامة **(الحولي،2014،ص5–6)** .
- وقد أجريت العديد من الدراسات عن أثر التعليم في حياة الفرد والمجتمع ، ومن ذلك أثره على صحة الأفراد من خلال ارتفاع مستوى الدخل والإلتزام بالسلوكيات الصحية والعوامل النفسية الاجتماعية .
- كما أن التعليم يعد سلعة (خدمة) اجتماعية تزيد فعالية المتعلم في التعامل مع قضايا مجتمعه وتعمل على ترقية الذوق والأخلاق وتزيد من تقبل المتعلم لأنماط حياتية جديدة ، وتجعله أكثر إدراكا لحقوقه وواجباته ، ودوره في المجتمع . كما أن التعليم يعمل على حماية الأمن الداخلى للمجتمع ، فتدني المستوى التعليمي يترتب عليه تفاقم مشكلات البطالة والتفاوت الاجتماعي وهو ما يؤدي الى تنامي الجريمة **(Colm, 2000, P 36)**.
- وفي إطار السياق السياسي للمجتمع ، وأهمية المشاركة السياسية ، والتنشئه السياسية السليمه فإن التعليم يعد سلعة سياسية تنمي سمات الانتماء والمواطنة الصالحة والالتزام

بقوانين المجتمع وتكسب المتعلم قيم الولاء للمجتمع والتأييد للنظام السياسي ، وتحفز طاقات المتعلمين على المشاركه السياسية الفعاله **(هلال، 2015، ص 225)**.

المبحث الثاني :- نشأة و مراحل تطور الإهتمام بدراسة عوائد التعليم :

لازمت التربية منذ نشأتها الحياة البشرية ، إذ أنها تعني في صورها الأولى التعلم من الكبار كيفية التغلب على مصاعب الحياة ومواجهة الطبيعة والصراع معها ، وقد ظلت هكذا لفترات طويلة إلى أن أصبحت في المجتمعات الطبقية امتيازا طبقيا حكرا على أبناء الميسورين والنبلاء ، ومع تطور الحياه وتعقدها وتحديدا في القرنين السابع والثامن عشر ومع الثورة الصناعية الفرنسية وافقت الرأسمالية مرغمة على تعليم أبناء الفقراء والبسطاء حرفة أو صناعة أو تدريب على وسيلة من وسائل الإنتاج على اعتبار أن أبناءها لا يليق بهم أن يقوموا بتلك الأعمال اليدوية **(Rudiger,2008, p. 215)**.

ويرجع مفهوم عوائد التعليم فى حياتنا الى العصر اليوناني القديم حيث أشار افلاطون الى أن اتجاه تعليم إنسان ما هو المحدد لحياته المستقبلية **(Cohn, 1979, P.27)**

ويعبر أحد حكماء الصين منذ حوالى خمسة وعشرين قرنا بفطرته وبعد نظره عن أفضلية الاستثمار فى البشر من خلال التعليم بالمقارنة بأوجه الاستثمار المادية الاخرى ، حيث أوضح أن الحبوب التي يزرعها الانسان مرة يحصدها مرة ، أما إذا علمنا مائة من الشعب فسنحصد مائة مرة .

و توالت بعد ذلك الكتابات الصريحة و الضمنية عن عوائد التعليم من جانب التربويين و الاقتصاديين . وتكاثرت البحوث و المقالات فى أوقات معينة. وخاصة بعد ان تغيرت النظرة الى العملية التعليمية من مجرد كونها خدمة اجتماعية الى اعتبارها استثمار يستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع **(عمار، 1995 ، ص 64 و . Bank , 1995, P P. 118 – 149)**

ومن هنا ارتبط التعليم بالتطور الصناعي والزراعي والتجاري ، أي ارتبط بالتنمية والتقدم الإقتصادي ، وتنوع التعليم بتنوع وسائل الإنتاج وظروفه ، لذا نلاحظ الارتباط الوثيق بين التعليم والتنمية الإقتصادية والإجتماعية .

ثم ظهرت نظريات تهتم بقطاع التعليم وتجعل من الإنسان قيمة رأس مالية عالية وعاملا أساسيا مؤثرا في التنمية وذلك على خلاف ما كان قد نادى به العالم الإقتصادي " كينز " في الثلاثينيات بأن رأس المال المادي هو أكبر عامل للتنمية وأهم مجال للإنطلاق في تنمية المجتمعات ، إلا أن ما حدث بعد الحرب العالمية الثانية قلل من أهمية هذه الفكرة حيث بدأت الدول المتضررة من الحرب تعيد بناء إقتصادها على أساس الإهتمام بالإنسان والتركيز عليه كقوة فاعلة في عملية التنمية الإجتماعية والإقتصادية ، واستند العلماء في ذلك الى كل من التجربة الألمانية واليابانية بعد الحرب العالمية الثانية ، وبعدما تبين أن شعوب هذه البلاد بدأت تصعد سلم التقدم بدأ المخططون الإقتصاديون يخططون لتنمية الإنسان بدلا من تنمية رأس المال فقط ، ويرون أن أثمن ضروب رأس المال هو ما يستثمر في البشر وأن التنمية البشرية صارت ضرورة من ضرورات التنمية الإقتصادية نتيجة لما تدعمة من قدرات ولما توفره من كفاءات بشرية تخدم الاقتصاد وتعود على المجتمع بالنفع ، ومن ثم أصبح الاختيار الأفضل للتنمية هو اختيار نظام التعليم الذي صار فيما بعد من أهم دعائم التنمية ومن أكثر عواملها وأحد مجالات الإستثمار الهامة فيها **(صباح، 2008، ص 2–3)**.

و اهتمام النظرية الاقتصادية بقضايا التعليم والاستثمار في رأس المال البشري هو اهتمام قديم قدم علم الاقتصاد ذاته ، غير أن هذا الاهتمام اكتسب زخما جديدا مع ظهور " نماذج النمو الاقتصادي الجديدة " منذ منتصف الثمانينيات والتي تأثرت إلى حد بعيد بالكتابات الرائدة للاقتصاديين المعروفين "بول رومر" و"روبرت لوكاس". فالتقدم التكنولوجي النابع من الداخل والناتج عن استثمار جيد في مجالات التعليم والتدريب وغيرها من أشكال رأس المال البشري ، هو – وفقا لهذه النماذج – المحرك الأساسي لأي نمو اقتصادي حقيقي ومتواصل ، يستطيع سد أو على الأقل تضييق الفجوة بين الاقتصادات المتقدمة والنامية عبر الزمن . ليس ذلك

فحسب ، بل إن هناك كم هائل من الدراسات التي تمت في مختلف بلدان العالم والتي أوضحت أن الآثار الإيجابية للتعليم على المجتمع وعلى التنمية بشكل عام تتجاوز العديد من الأبعاد الاجتماعية والثقافية والبيئية والسياسية وغيرها بكثير من مجرد الجوانب الاقتصادية ، لتشمل أيضا الجوانب المتعددة للتنمية بمعناها البشري الشامل **(عبد القادر، 2001 ،ص2)**.

إن الفضل في تطوير نظرية رأس المال البشري التي راج تطبيقها في قياس العائد من التعليم يرجع إلى مينسر Minser (1958) الذي وضع نموذجا اقتصاديا لوصف وتفسير دخل الفرد بدلالة المستوى الدراسي والخبرة ، ومنذ ذلك الحين تراكمت الادبيات التي قامت بشرح وتطبيق النظرية) ومنها على سبيل المثال مينسر Minser (1970) والذي وضع معادلة جديدة لقياس الدخل بدلالة مستوى التعليم ، وشولتز T.Schultz (1988) والذي سعى الى تحويل الانتباه من الإهتمام بالمكونات المادية لرأس المال الى رأس المال البشري حيث أشار الى ضرورة اعتبار مهارات الفرد ومعارفه من أشكال رأس المال التي يمكن الاستثمار فيها ، وكارد Card (1995) و(1998) ومقالاته الإستعراضية في هذا المجال **(عبد القادر، 2009،ص3)** .

وقد مرت دراسة عوائد التعليم بمرحلتين أساسيتين مترابطتين ومتداخلتين هما مرحلة التقرير ، ومرحلة القياس **(عابدين ، 2000، ص 92)** :

أ- **المرحلة الاولى : مرحلة التقرير: –**

المقصود بالتقرير ملاحظة المفكرين والمتخصصين بجوانب الفروق في السلوك والانتاج بين المتعلمين وغير المتعلمين ، ولقد دفعت هذه الفروق هؤلاء لتقرير وجود آثار وعوائد إيجابية للتعليم فى بناء الانسان ، فبدأ رجال الاقتصاد الاوائل في النظر الى التعليم على انه استثمار بشري طويل الاجل وعلى رأس هؤلاء:

آدم سميث A. Smith – و ألفريد مارشال A. Marshall .فقد ورد في كتابات سميث عن ثروة الأمم منذ عام 1776 م ، أن الجهد الانساني يمثل قلب وجوهر كل الثروات ، وان

التعليم والتدريب من صور تراكم رأس المال البشري ، وقد ربط في علاقة طردية بين تقدم النظام التعليمي ومظاهرالتقدم في التصنيع في اسكتلندا **(Encel,1980, P. P. 150 – 151)**

وعلى الرغم من أن سميث عالم اقتصاد في المقام الاول فإنه لم يغفل آثار التعليم من الناحية السياسية والاجتماعية بالاضافة الى النواحي الاقتصادية ، كما أضاف الأبعاد التربوية ويتضح ذلك من إطارات العمل لنظرية رأس المال البشري من منظور سميث إذ يتناول مكونين رئيسيين هما :

1- مدخلات العمل Lobar inputs ، وقد تضمنت مدخلات كمية وأخرى نوعية تمثلت في القدرات المكتسبة والنافعة لكل أفراد المجتمع .

2- القدرات المكتسبة من خلال التعليم والدراسة أو التلمذة المهنية Apprentice ship أي التعليم النظامي وغير النظامي ، وتتكلف دائما نفقات فعلية ، وهي رأس مال ثابت وحقيقي مجسد في الفرد ذاته **(Smith, 1776 , p. 122)**

أما ألفريد مارشال A.marshall ، فقد تناول عام 1890 م في كتابه " مبادئ علم الاقتصاد " قضية التعليم وعوائده على الشخصية من حيث الطاقات والقدرات والعادات التي تجعل الفرد منتجا صناعيا.

وفي هذا تأكيد لما وصل إليه سميث من قبله بمائة عام أو يزيد عندما تناول القدرات المكتسبة من خلال التعليم أو التلمذه المهنية .

وقد أضاف مارشال أن التعليم يكسب الفرد الاتزان والسلوك القويم في الحياة اليومية كما ينمي سمات المواطنة الصالحة هذا الى جانب اكساب الفرد المعرفة التي تعد بدورها من أكثر عوامل الانتاج قوة لدى الانسان **(محمود عباس عابدين، 2000، ص 94-95)** .

ب – المرحلة الثانية :مرحلة القياس :–

والمقصود بمرحلة القياس إخضاع هذه العوائد لمعالجات كمية ، وبدأت هذه المرحلة بعد الحرب العالمية الأولى بظهور بعض المحاولات العلمية لقياس القيمة الاقتصادية من التعليم والتي جاء في مقدمتها :–

1– محاولة ستروميلين Strumilin عام 1924 م ، لقياس القيمة الاقتصادية للتعليم العام **(نوفل، 1996 م ،ص 89–98)**

2– دراسة والش J. walsh عام 1935 م ، لقياس جدوى النفقات من التعليم من أجل الحصول على الشهادة الدراسية **(عبد الدايم،1966،ص314 – 315)**.

3– ومع منتصف الخمسينات جاءت دراسة بيكر G.Becker وجلر Geller 1955م :

– وضعت هذه الدراسة تقديرات لعائدات التعليم في المراحل المختلفة ، وقدر أن التعليم العالي تزيد تكاليفه عن التعليم الثانوي . وقدر متوسط دخل خريج المدرسة الابتدائية ، ومتوسط دخل خريج الثانوية ومتوسط دخل خريج الكلية الجامعية على مدى الحياة ، وخلص الى أن كل سنة تعليمية زائدة تضيف عائداً يقدر بحوالي (140) ألف دولار.

4– ومع بداية الستينيات من القرن العشرين ظهرت جهود أخرى منها شولتز T.Schultz وديسون Dension& و بيكر G.Becker& وغيرهم من الرواد الذين ركزوا على العوائد الاقتصادية فقط **(George , 1981 , P.3)**.

وقد أدخل تيودور شولتز T.Schultz عام 1960 م إضافات على نظريته حول رأس المال البشري وذلك بملاحظاته وبحوثة المتعددة ثم أورد عدداً من النتائج للتأكيد على أن الانفاق على التعليم ينمي لدى البشر مهاراتهم وقدراتهم ، ويكون شخصياتهم المنتجة مما يعد ضربا من الاستثمار البشري لا يقل عن الاستثمارات المادية **(Schultz, 1963, P. P. 39 – 42)**.

وقد كان لملاحظات شولتز وكل من ادوارد دينسون وجاري بيكر دورا رئيسيا في الانطلاقة المفاجئة للدراسات المتعلقة بالقيمة الاقتصادية للتعليم نحو الجانب الاجتماعي واعتبار رأس المال البشري يتضمن ما يعرف برأس المال الاجتماعي (social capital) فإذا كان رأس المال البشري يتعلق بالفرد من حيث معارفه وقدراته فإن مفهوم رأس المال الاجتماعي يتضمن علاقة الفرد بباقي الأفراد ليصبحوا مواطنين صالحين ومسئولين(**راوية حسن ، 2014،ص 68**).

5– دراسة بلوك عام 1963م : –

قام بلوك بدراسة معدل العائد الفردي لخريجي المرحلة الثانوية والتعليم العالي في المملكة المتحدة وأهم مايميز هذه الدراسة كون (بلوك) قد خصص نسبة كبيرة من العوامل غير التعليمية مثل العوامل الصحية والنفسية في الفروق بين الدخول ، وهي 40% ، وقد ظهر له أن معدل العائد قد بلغ 10% سنوياً بالنسبة لخريجي المرحلة الثانوية ،14% سنوياً لخريجي التعليم العالي.

ولقد تبين له أيضاً أن معدل العائد الفردي أكبر من معدل العائد الإجتماعي ، وبالرغم من هذا فإن معدل العائد الاجتماعي أعلى من سعر الفائدة للأجل الطويل .

وبذلك لم يعد التركيز على التعليم بوصفه المتغير الأساسي في تفسير النمو الاقتصادي ، واتجه الاهتمام الى رأس المال البشري .

ومعنى هذا أنه قد حدثت هوة زمنية بين مرحلتي التقرير والقياس أي تأخر في مرحلة قياس عوائد التعليم عامة ، وذلك في الوقت الذي سبقت فيه محاولات قياس العوائد الاقتصادية للتعليم عن محاولات قياس العوائد الاجتماعية إذ لازالت الأخيرة تعد في المراحل الأولى للقياس ، وما زال هذا الميدان بكرا يفتقر الى بحوث ودراسات .

المبحث الثالث: تصنيف العوائد التعليمية

اختلفت وتنوعت تصنيفات عوائد التعليم من قبل الباحثين ، ويمكن تقسيم تصنيفها من خلال أربعة طرق رئيسة والتي قد تكون متداخلة فيما بينها كالاتي : –

أولا : تقسيم عوائد التعليم الى نوعين:

1– عوائد استهلاكية و عوائد استثمارية Consumption / Investment :

وذلك من منطلق أن التربية تعد إنتاجا يتصف بأنه تقسيم بيني يتضمن عوائد استهلاكية وقتية وأخرى استثمارية مستقبلية .

وتتمثل العوائد الاستهلاكية الوقتية في حصول الفرد على خدمة تأتي ثمارها وقت القيام بها وتشمل جوانب متعددة منها راحة الوالدين من متاعب الأبناء عند إرسالهم للمدرسة ، ومنها استمتاع الأبناء بالحياة المدرسية أو الجامعية عندما يتدرج الطالب في مراحل التعليم ،وسعادة الوالدين بتفوق ابنائهم دراسياً **(Cohn , 1979 , P .33).**

أما عن العوائد الاستثمارية فهي الفوائد أو الخدمات التي يحصل عليها الفرد طوال حياته وهي نوعان : –

1–العائد المادي (النقدي) ويتمثل في مجموع الأموال التي يحصل عليها الفرد . فقد أكدت الدراسات أن العام الدراسي الواحد يسهم في زيادة دخل الفرد بمعدل 10 % ، كما أن فرص المتعلمين في العمل أكثر ورواتبهم أعلى **(كلاس، 2008، ص 46 – 47).**

2–العائد المجتمعي وهو أي زيادة في الدخل القومي نتيجة الزيادة الانتاجية في المجتمع ، واكساب أفراد المجتمع القدرة على التحرك الوظيفي مما يجنبهم احتمالات البطالة في كثير من الاحيان الى جانب تزويد المجتمع باحتياجاته من القوى العاملة وذلك لدعم التنمية ، بالاضافة الى اكساب الأفراد مجموعة من السلوكيات الايجابية والاخلاقيات بجانب بعض المهارات الخاصة بالقراءة وما الى ذلك .

2 –عوائد نقدية وعوائد غير نقدية Cash / Not Cash:

العوائد المالية النقدية تتمثل في قدرة الانسان على زيادة دخله، وعلى الادخار ، وترشيد الانفاق .اما العوائد غير النقدية فتتمثل في قدرة الانسان على فهم نفسه وعلى الابتكار وحسن التعامل مع الجيران والاصدقاء ، والإثراء النفسي الذي عادة ما يجنيه الفرد وراء تعليمه وتعلمه على المدى البعيد **(الغنام، 1983، ص 11– 12)** .

3– عوائد اقتصادية و عوائد اجتماعية Economic/ Social :

تمثل العوائد الاقتصادية الفوائد المادية التي يحققها الأفراد والمجتمع نتيجة التعليم ، فالعوائد الاقتصادية التي يحققها الفرد لنفسه نتيجة تعلمه تتمثل في مجموع الدخل الذي يحصل عليه الفرد نتيجة تعلمه إضافة الى زيادة قدرة الفرد على التحرك الوظيفي والتكيف مع التغيرات المتلاحقة في الوظائف الناتجه أساسا من التقدم المعرفي والتكنولوجي السريع ، كما أن هناك العوائد الاقتصادية للمجتمع وهي عوائد تتمثل في معدل النمو الذي طرأ على مستوى الانتاجية والناتج القومي للمجتمع ككل نتيجة استخدام الأفراد المتعلمين ، مما يؤدي في النهاية الى زيادة دخل الأفراد والمجتمعات **(عابدين، 1990 ، ص 49)** .

أما العوائد الاجتماعية فهي تتعلق بالتعرف إلى مواهب الأفراد وتنميتها وزيادة مرونة الحركة الاجتماعية ، وتهيئة الأفراد لتقبل التغيرات التى تنتج عن التقدم التكنولوجي والانفجار المعرفي والاستعداد له والتكيف معه بالطرق الفعاله ، هذا الى جانب تطور القيم الاجتماعية والثقافية **(العرباوي، 1997 ، ص 217)**، وأيضا اكساب الفرد العادات الاستهلاكية الحسنه وإثارة الرغبة في التقدم وحفز الابتكار والمبادأة عند الأفراد وتعميق الاحساس بالحرية وتدعيم الانتماء السياسي والاجتماعي .

فالعوائد الاجتماعية من التعليم هي عوائد غير مباشرة تمثل ما يترتب على التعليم من جوانب الحياة المختلفة على النحو التالي :

- إن التعليم من أفضل الوسائل لكسب القيم الاجتماعية والاتجاهات التي يرعاها المجتمع ، والتعليم يكسب الفرد قيم الاعتماد على النفس والرغبة والدافعية في تحقيق التقدم ، كما يساعد على تكيف الأفراد مع المجتمع . **(MAC, 1985,P.34)**
- إن للتعليم أهمية اجتماعية كبيرة ، فمن خلاله يتم تثقيف المجتمع ، وتعليمهم الأساليب التكنولوجية ، ويطلعهم على الجديد في مختلف العلوم وما وصل إليه من أفكار ونظريات تسهم في بناء وتطوير الحالة العلمية والمعرفية لمختلف شعوب العالم
- إيجاد قيادات مؤهلة يمكن أن توكل إليها مهام قيادة المجتمعات الانسانية ، والتي تقوم على تطوير كافة المجالات العلمية والمعرفية .
- إيجاد الانسان المتعلم القادر على استيعاب المعارف التكنولوجية وأساليب استخدامها في حياته ، وتوظيفها في خدمة المجتمع والانسانية ونشر الأفكار والعادات العلمية ، ومحاربة الأفكار والعادات التقليدية السلبية .
- الارتقاء بمكانة الانسان وانسانيته ، وزيادة قدرته على التمتع بحياته ، من خلال ما يتوافر له من تراث فكري وحضاري نقي ، وبما يتوافر لديه من أدوات تكنولوجية متطورة ووسائل ترفيهية أمينة.

1- تضييق الفجوة الحضارية بين أفراد المجتمع الواحد والانسانية جمعاء ، وبالتالي التقليل من الفوارق بين الطبقات ، مما يحقق مبدأ العدالة الاجتماعية ويساعد على السلم الاجتماعي **(بشري، 2015 ،ص 80-81)**.

- تسهيل عملية الاتصال والتفاعل بين مختلف الأفراد والشعوب المتباينة المتباعدة ، والعمل على تطوير المجتمعات وخدمة الانسانية .
- تحرير الأفراد والمجتمعات من القيود الطبقية ، وزيادة طموحهم نحو الحراك الرأسي ، من خلال دفعهم الى الرقي في السلم الاجتماعي وتحسين أوضاعهم الاجتماعية . حيث أن التعليم يساعد على قبول التغيير والرغبة فيه ، فالتعليم ركيزة أساسية لإحداث تنمية العقل والنفس .

2- تهيئة المناخ الثقافي حتى يتمكن التعليم من رفع مستويات الأفراد ورغباتهم ، فالتربية تهدف أساسا الى إعداد الفرد المؤهل القادر على إحداث التنمية **(العادلي،1987، ص41)**.

4- عوائد فردية وعوائد مجتمعية Private / social :

تتمثل العوائد الفردية الخاصة في مجموع الفوائد التي يحققها الفرد ويحتفظ بها لنفسه بعد الانتهاء من الدراسة بالمراحل التعليمية المختلفة التي إلتحق بها ، وتتمثل في جوانب تتعلق بزيادة دخل الفرد ، واستمتاعه بوقت فراغه ، وما أكتسبه بشكل خاص من معارف ومهارات .

فالتعليم يعمل على النمو الشخصي للفرد ويمكنه من القيام بمتطلبات حياته بكفاءة ، كما يمكنه من حسن استثمار دخله ووقته بحيث يحسن التخطيط لمستقبله ومستقبل أولاده فضلا عن مساعدتهم في تحقيق مطالب نموهم .

وبالنسبة للعوائد المجتمعية فتمثل الفوائد العامة التي حققها التعليم للمجتمع مثل زيادة الدخل والإنتاج القومي وزيادة القدرة العلمية والتكنولوجية للدولة ، وتيسير البحث العلمي ووسائلة بميعود بالفائدة على الفرد والمجتمع **(الرشدان،2015 ،ص95)**.

كما أن للاستثمار في التعليم عوائد ومنافع تؤدي الى فعالية برامج أخرى مثل الصحة والتغذية وتنظيم الأسرة والوعي بالحقوق والواجبات والمشاركة السياسية والتنمية البشرية بصفة عامة.

وللتعليم أهميته في زيادة أوجه المعرفة والمهارات والامكانات عند جميع الأفراد ، و إعدادهم للمشاركة الرشيدة في الحياة السياسية ، كما يتضمن مساعدتهم على الاستمتاع بحياتهم كأعضاء في المجتمع ، وأيضا يظهر العائد على المجتمع في صورة التقليل من البعد الاجتماعي بين أفراد المجتمع ، ودعم الشعور بالوطنية والتضحية والتماسك الاجتماعي **(عابدين ، 2000،ص 91)**.

ومما لا شك فيه أن التعليم يسهم في تنمية المتعلم وترقية شخصيته ، والاعتناء بصحته ورفع مستوى معيشته ، ويزيد من الوعي الصحي والمجتمعي ويصبح المتعلم قادرا على التعامل مع

قضايا مجتمعه ، والحد من الجريمة ، وتعمل على الرقي بأخلاقه ، ويكون المتعلم قادرا على المشاركة في الأحداث السياسية ، وعلى دراية بقوانين المجتمع ، وتكسبه قيم الولاء والمواطنه .

5- عوائد قريبة المدى وعوائد بعيدة المدى Near-term / long-term:

أما العوائد قريبة المدى فهي الفوائد التي تتحقق من التعليم خلال العملية التعليمية في الزمن القريب مثل :

1- إعطاء الفرصة للوالدين للعمل وآداء الواجبات الاجتماعية والحياتية الأخرى .
2- استفادة الطالب لخبرات جديدة على المستوى المهاري والاجتماعي والعقلي نتيجة التفاعل والتعاون مع الأقران ببيئة التعلم .
3- اكتسابه الخبرات المأمونه نتيجة لتعامله مع المعلمين والمشرفين والمديرين والاداريين.
4- أن التعامل مع الاخصائيين الاجتماعيين والنفسيين بالمدرسة يعطي فرصة للوالدين لفهم المشكلات النفسية التي يتعرض لها أبنائهم ، ويساعدهم على التعامل السليم معها .
5- تنمية حس التعاون والعمل الجماعي من خلال التفاعل مع الطلاب المتعلمين .
6- التربية الخلقية حيث يعتاد الطالب على طاعة المعلم واحترام الكبير والأكثر خبرة .
7- إعطاء الدافعية للمتعلم للاستمرار في النجاح والتفوق وإعطاء الدافع للوالدين لاستمرارهم في تعليم أبنائهم ودعم تفوقهم **(المطيري، 2018 ، ص 89)** .

وأما العوائد البعيدة المدى فهي الفوائد التي تعود على المتعلم ومجتمعه وتظهر في المستقبل مثل :

1- أن وضع برنامج دراسي يقوم على مواعيد محددة ينمي لدى المتعلم حس النظام ويعوده على حب العمل والتعليم وتحمل المسئولية فلا يركن الى الراحه والكسل .
2- زيادة فرص العمل للفرد المتعلم وتنوعها .

3- زيادة المكاسب المادية الشخصية للمتعلم نتيجة حصوله على العمل الذي يؤهله له التعليم .

4- تزويد المجتمع بالاحتياجات المهارية والعلمية التي تساعده على التقدم والازدهار .

5- تزويد المتعلم بالأساسيات في كل علم وإمكان البحث فيه وتطويره اذا استطاع مما يعود على المجتمع بالفائده .

6- تعدد العلوم يعطي فرصه لاختبار أي هذه العلوم يتفق مع المهارات الشخصية والمواهب الفردية للمتعلم وذلك لمساعدته على اختيار التخصص الذي يستطيع التفوق فيه والابداع .

7- شحذ عقلية المتعلم وإملائها بمعلومات كثيرة من أهم الدوافع التي تجعله يزيد في البحث فلا يرضى بالجهل .

8- بناء اتجاهات ايجابية لدى الأفراد نحو الأمور الحيوية ذات التأثير المباشر على التنمية بجانبيها الاقتصادي والاجتماعي مثل ترشيد الاستهلاك ، والادخار ، وتنظيم الأسرة وما الى ذلك **(مرسي ،والنوري،1997، ص 171).**

والتصنيفات السابقة لا تعني الفصل التام بين عوائد التعليم ، فهناك صلة وثيقة بين ما هو عائد اقتصادي وما هو عائد اجتماعي ، فالعوائد الاقتصادية تعتمد على قناعات وأفكار وسلوكيات ، والعوائد الاجتماعية لا تتحقق دون مقوماتها الاقتصادية والعوائد النقدية عادة ما تدمج مع العوائد الاقتصادية المباشرة للتعليم ، أما العوائد غير النقدية فهي اقرب ما تكون الى العوائد الاجتماعية وغير المباشرة **(معوض ، 1982 ، ص 142).**

هذا بالاضافة الى وجود صلة وثيقة وتأثير متبادل بين قسمي كل طريقة من الطرق السابقة في التصنيف . وذلك باعتبار أن الراحة النفسية التي يكتسبها المتعلم من وراء تعلمه ، أو القدرة الابتكارية التي يثريها التعليم لدى الأفراد تؤدي بدورها الى مكاسب مادية ، ومن ناحية أخرى فإن العوائد المادية تكون ذات تأثير مباشر في دخل الفرد ودخل المجتمع فارتفاع المستوى

التعليمي للفرد يسهم في زيادة المبالغ التي يدفعها كضرائب وانخفاض ما يحصل عليه من برامج الرعاية الحكومية ولها تأثير مصاحب غير مباشر في اكساب الأفراد العادات الاستهلاكية الحسنه والقيم المناسبة أو اكساب الفرد القيمة الذاتية والمكانة المتميزة في المجتمع وهو مايسمى عوائد اجتماعية .

و تنطلق الدراسة الراهنه في النظر الى عوائد التعليم من خلال الإبقاء على كل ما سبق في التصنيفات مع التأكيد على التقسيم الى عوائد اقتصادية وعوائد اجتماعية ، باعتباره التقسيم الأكثر شيوعا ووضوحا وشمولا ، والأكثر أهمية في معرفة النمو الذي يحدث في مختلف أوجه النشاط الانساني في المجتمع ، فتطور الناحية الاقتصادية للفرد والمجتمع يؤثر ويتأثر بتطور النواحي الاجتماعية من ترشيد للسلوك الاجتماعي وللدخل والاستهلاك ونظام الحياة داخل الأسرة والمجتمع ، وممارسة المواطنة الصالحة المستنيرة يترتب عليه فوائد اقتصادية محققه للمجتمع تؤثر في الجوانب الاقتصادية ، ومن هنا يأتي الارتباط الوثيق والعلاقة المتبادلة بين نوعي العوائد التعليمية .

المبحث الرابع: قياس عوائد التعليم

يتناول هذا المبحث صعوبات قياس العوائد التعليمية ، وأهم نظريات قياسها .

1- صعوبات قياس عوائد التعليم

رغم أهمية قياس العائدات في التعليم وحسابها رياضياً إلا أن هناك صعوبات منهجية وعملية تواجه قياس العائد في التعليم كما يجري في المشاريع الإنتاجية الأخرى لأن التعليم نظام مفتوح تتداخل فيه العديد من العوامل والقوي المؤثرة عليه القريبة والبعيدة، المحسوبة وغير المحسوبة، ويتبادل عمليات التفاعل مع كل ما يحيط به تقريباً بصورة دائمة مما يجعل عملية القياس مهمة بالغة التعقيد ولاسيما في العائدات الاجتماعية وذلك بسبب وجود صعوبات منهجية وعملية لعل أبرزها :-

1. صعوبة مقارنة التكلفة بالعائدات وذلك بسبب صعوبة تحديد الأهداف التعليمية بدقة في صورة معايير تقيس الأداء، غير أن العائدات في التعليم تأخذ أشكالاً مختلفة منها الاقتصادي وغير الاقتصادي، ومنها العائدات على مستوي الشخص المتعلم، وأخري على مستوي المجتمع ، وإذا كان بالإمكان حساب العائدات الاقتصادية في صورة عائد صاف متوقع من الإنفاق على التعلم فإنه يصعب قياس العائدات غير الاقتصادية بل وتعريفها بدقة.
2. صعوبة تحديد أنواع النفقات المستثمرة في التعليم وذلك لتباينها وتعدد مصادرها: وما إذا كانت نفقات استثمارية أو نفقات استهلاكية، وما إذا كانت نفقات مالية نقدية، أو مادية أخري، وتثمينها بدقة **(بشري ، 2015 ،ص 48)**.
3. صعوبة قياس عوامل الإنتاج في التعليم : إذ أن الإنتاجية في التعليم تعتمد على مؤشرات كثيرة يصعب القياس الكمي لأشياء غير مادية ، كما يصعب قياس فعالية وإنتاجية عمل المعلمين والتلاميذ والمؤسسات التعليمية (الإنتاجية الحقيقية للعمل التعليمي).
4. صعوبة التعبير الكمي عن وحدة الناتج في التعليم : كما يحدث في تصنيف السلع والخدمات فضلاً عن صعوبة تحديد القيمة النقدية للناتج لأن التعليم لا يعمل لبيع ناتجه بأسعار السوق.
5. صعوبة قياس أثر التعليم على إنتاجية العمل : إذ قد ترجع كفاية عنصر العمل والإنتاجية إلى عوامل أخري غير التعليم كالقدرات الشخصية ، أو أثر الأسرة والإعلام...علاوة على صعوبة عزل أثر التعليم وحده وقياسه من بين العناصر غير المادية المؤثرة في الإنتاج **(عبد القادر ، 2009 ، ص 6)** .
6. تأخر ظهور العائد من التعليم نظراً لوجود فترة زمنية طويلة بين الإنفاق على التعليم وبين الحصول على عائد منه ، والذي قد تستغرق بين عشرة إلى خمس عشرة سنة أو أكثر.

7. الإهمال الواضح لقياس العائدات الاجتماعية والسياسية والثقافية والحضارية من التعليم نظراً لصعوبة قياسها بوحدات نقدية ومادية.
8. تجاهل الدراسات والبحوث قياس دور العلم والبحث العلمي في زيادة إنتاجية العمل كون التعليم أساس نمو العلم والبحث العلمي وعن طريق البحوث العلمية يمكن تطوير أدوات الإنتاج وأساليبه.
9. غموض كثير من العوامل المرتبطة بالتعليم وتشابكها وتعددها بعكس العوامل المادية التي عادة ما تكون أسهل وضوحاً وقياساً وتقويماً ، زاد من حدة هذه المشكلة ندرة أعداد التربويين الذين دخلوا مجال اقتصاديات التعليم فى بداياته ، حيث أغلب المتخصصين فيه من الاقتصاديين **(عبد القادر ، 2009، ص 6-7)**.

غير أن الصعوبات السالفة الذكر لم تمنع من قياس عائدات التعليم على الأقل في الجوانب التي يمكن حسابها والتوصل إلى أساليب تتفادي الكثير من الصعوبات وتسعي الدراسات إلى قياس عائدات التعليم الأخرى عن طريق مؤشرات كيفية.

2- النظريات التي تناولت قياس عوائد التعليم

هناك جدل كبير بين العلماء حول عملية قياس العائد من التعليم فهناك فريق يري أن التعليم قيمه سامية وعالية ولا يجب أن تقاس بالمقاييس الاقتصادية لكي لا يفقد التعليم قيمته السامية العالية وهناك فريق آخر يري أنه يمكن قياس عوائد التعليم ولكن من خلال إيجاد صيغ قياس خاصة به وليست كتلك المستخدمة في الاقتصاد. وفريق أخر يرى أنه يمكن قياس عوائد التعليم ويمكن استخدام أساليب القياس الاقتصادية في هذا المجال.لا شك أن هذا الجدل مفيد ويمكن التوفيق بين وجهات النظر الثلاث. حيث أن هناك عوائد للتعليم لا يمكن قياسها ولا يمكن أن تقدر بثمن مثل نقل تراث المجتمع من جيل إلى آخر وإمداد أفراد المجتمع بالقيم والعادات السليمة والمحافظة على أمن المجتمع وغير ذلك من العوائد الاجتماعية ومهما يتحمل المجتمع من تكلفة فأنها لا توازي تلك العوائد. مما يؤيد وجهة النظر الأولى **(عابدين، 2000،ص 156)** . وهناك عوائد للتعليم يمكن قياسها ولكن باستخدام أساليب خاصة تبنى لهذا الغرض

ومن أمثلة ذلك العوائد غير المباشرة التي يجنيها الفرد والمجتمع من التعليم مثل المكانة الاجتماعية التي يحصل عليها الفرد كلما تقدم في التعليم والمكاسب التي يجنيها المجتمع من خلال الابتكار والتطوير المرتبط بالتعليم وهذا يؤيد وجهة النظر الثانية.وهناك عوائد للتعليم يمكن قياسها بالمقاييس الاقتصادية ومن أمثلتها المكاسب المالية التي يمكن للفرد أن يحصل عليها والمرتبطة بالتعليم وهذا يؤيد وجهة النظر الثالثة **(كلاس،2008، ص36).**

ومع تعدد طرق قياس العائد من التعليم فإن هناك خمس طرق رئيسة على النحو التالي :

1- <u>حساب العائد عند تقدير الزيادة في الدخل الفردي</u>

صنف الاقتصاديون العائد الفردي من التعليم الى عائد مباشر وعائد غير مباشر

- **العائد المباشر على الفرد :** تقوم هذه الطريقة على المقارنة بين أرباح الأفراد وبين مستواهم التعليمي وفكرة الأمر أن التعليم يرفع مستوي التأهيل عند العامل مما يستتبع زيادة إنتاجيته وهذه تؤدي بدورها إلى رفع مستواه. كما أن القيمة المالية التي يحصل عليها الفرد نتيجة للتربية تتجاوز في جميع الأحوال النفقات التي تنفق عليه .

وتشمل العائدات المباشرة على الفرد الزيادة في الدخل النقدي والعيني والنفسي وقد ظهرت بعض الاعتراضات على هذه الطريقة منها اختلاف العائد الفردي من مجتمع لآخر، وأن مقدار ما يأخذه الفرد من دخل لا يدل بالضرورة على قيمة عمله بسبب ارتباط ذلك بوضع الأسرة الاجتماعي ومكانتها، وعوامل اجتماعية أخري كالمحسوبية وغيرها .

العائد غير المباشر على الفرد: كاحترام العمل والإنتاج ، تقبل التغير الثقافي والدعوة له، تنمية الابتكار والطموح للفرد ، خبرات تربوية، مفاهيم ومهارات اجتماعية واتجاهات وأذواق الأفراد **(الرشدان،2015،ص142).** وقد تعود العوائد غير المباشرة على الفرد أو الأسرة أو المجتمع .

2- <u>حساب العائد بطريقة الاقتران :</u>

وتقوم طريقة الاقتران على قياس الارتباط بين حركة التعليم وبين الاقتصاد ، وهو ما يتضمن عدة أوجه:

- الارتباط بين المستوى التعليمي للأفراد وبين ما يحصلون عليه من دخول .
- الارتباط بين المستوى التعليمي للعاملين وبين معدلات انتاج المؤسسات التي يعملون بها .
- الارتباط بين التطور الكمي للتعليم وبين الدخل القومي في دولة واحدة خلال فترات زمنية مختلفة.
- الارتباط بين التطور الكمي للتعليم وبين الدخل القومي في دول مختلفة في نفس الفترة الزمنية .
- وقد أكدت الدراسات وجود علاقات طردية بين التعليم وبين المتغير الاقتصادي في الاربع حالات.**(Stephens, 2016, P.84-86)**

ويؤخذ على هذه الطريقة أهمال أثر العوامل غير التعليمية في النشاط الاقتصادي مثل رأس المال وسوق العمل وأسعار النقد وغيرها .

3- حساب العائد بطريقة البواقي :

تعتمد هذه الطريقة على تحديد عوامل زيادة الانتاج التي ترجع الى عوامل قابلة للقياس كالمبنى التعليمي والتجهيزات وحجم القوى البشرية .....الخ واعتبار ما تبقى يرجع الى عوامل غير محددة كميا تتمثل في التحسينات الكيفية التي طرأت على القوى العاملة بما يشمل التعليم والتدريب .

ويرى البعض أن طريقة البواقي غير دقيقة في حساب عوائد التعليم ، وأن الزيادة في الانتاج قد ترجع الى عوامل أخرى غير بشرية .**(Stephens, 2016, P62-63)**

كما أنه يصعب الفصل بين رأس المال والتعليم والتدريب والتكنولوجيا فقد يكون تزايد المعرفة وراء تحسين رأس المال .

4- **حساب الكلفة والعائد :**

يقصد بحساب الكلفة والعائد المقارنة بين ما ينفق على برنامج تعليمي بالعائد المنتظر منه ، مما يفيد في توزيع الموارد المالية للتعليم على اسس سليمة .

وتحليل الكلفه إما ان يكون شاملا يشمل وضع التعليم بالنسبة للأقتصاد القومي أو الدخل أو الميزانية العامة ، وهو ما يستخدم في عمل الدراسات المقارنه بين الدول ، أو يكون تفصيليا لحساب تكلفة مرحلة تعليمية أو نوع من التعليم أو أي برنامج تعليمي أو تدريبي.

ويوجد أسلوب الكلفه – المنفعه BCA ويتضمن حساب التكاليف والفوائد وتدفقاتها بصورة نقدية والمقارنه بينهما مما يؤدي الى استحسان تبني سياسة معينه ، فهو تحليل لقياس التوازن المتوقع بين الارباح والتكاليف **(wick, and others,2009, P 305)**

كما يوجد اسلوب الكلفة – الفعالية CEA ومن خلاله تتم المقارنه بين التكاليف وبين النتائج ذات الصلة والتي لا يمكن تحديدها كميا ، حيث يتم قياس مستوى الاداء ، ومقارنة التغير في التكاليف بالتغير في الاثار ، وعند الاختيار من البدائل يكون الانتقاء وفقا لزيادة الاستفادة مع قلة التكاليف**(العنزي ، 2016 ، ص 382–392)**.

5–دالة الانتاج التربوي : Production Function

دالة الانتاج مفهوم رياضي يعبر عن العلاقة بين المدخلات والمخرجات لبيان الكم المتوقع الحصول عليه عند استخدام مقادير معينه من عناصر الانتاج المتوفرة .

أو هي علاقة مادية بين كميات الموارد الداخلة في عمليات الانتاج وبين ما يتم انتاجه في فترة زمنية معينه .

ويمكن التعبير عنها رياضيا : $Q = F (L, K, A \ldots)$

وتسمى هذه الدالة كوب دوجلاس ف Q هي المنتج وليكن عدد الناجحين ، و L , K , A..هي العناصر الانتاجية مثل المبنى التعليمي والتجهيزات والمعلمين و

(Stephens, 2016, P 81–82)

وتتأثر الدالة بالمدى الزمني : فالاجل القصير Short Run لا يسمح بتغيير كل المدخلات لتغيير المخرج ، وانما يمكن تغيير بعض العوامل مع ثبات العوامل الاخرى مثل:

$Q = F (L , K^* , A^*)$

فهناك ثبات في عنصرين هما في المثال التجهيزات والمعلمين ، بينما العنصر المتغير هو المبنى ، أي أن دالة الانتاج التربوي في الاجل القصير تتميز بوجود عنصر واحد متغير مع افتراض ثبات باقي العناصر فيكون الناتج الكلي T P هو أقصى كم يمكن انتاجه باستخدام

كميات مختلفة من العنصر المتغير مع كميات ثابته من عناصر الانتاج الاخرى فتكون الدالة :

Q = F (L)

أما في الاجل الطويل Long Run فتكون الفترة الزمنية الطويلة التي تسمح بتغيير كل عناصر الانتاج **(عبد المهدي،2012،دالة الانتاج)**. http://www.uobabylon.edu.iq/uobcol.

مماسبق نتبين أن هناك أهتمام بالعوائد الاقتصادية وخاصة النقدية على حساب انواع العوائد الاخرى مما قد يرجع الى السهولة النسبية لقياس المكاسب النقدية للتعليم ،وتبعية الغالبية العظمى من الدراسات للاقتصاديين.

كما ان معظم الدراسات التي تناولت تحديد القيمة الاقتصادية للتعليم اعتمدت في تحليلها على عدد سنوات التعليم أي أنها اعتمدت على كم التعليم وليس جودته .

وأن الكثير من الدراسات حول الاستثمار في التعليم ارتكزت على افتراضات نظرية مثل اعتبار الدخول مقياسا لاسهام العاملين في المخرج .

أن هناك تحول تدريجي في دراسة عوائد التعليم شمل الاساليب الاحصائية والبيانات المستخدمة لتصبح اكثر تبسيطا من ذي قبل ، كما شملت اتساع نطاق دراسة العوائد لتشمل المناطق الريفية والنائية ، كما تعدت الاهتمام بالعائد النقدي الذي يعود على الفرد لشغله وظيفه معينه مرتبطه بالمستوى التعليمي الى فوائد اضافية كالتأمينات والعلاج والرحلات وغيرها .

كما ظهر الاتجاه نحو الشمولية النسبية في النظرة الى عوائد التعليم والتفاعلات بينها ، والاهتمام بدراسة العوائد الاجتماعية للتعليم وما يرتبط بها من جوانب شخصية ونفسية ومجتمعية وسياسية وما الى ذلك ، والتأكيد على الاستراتيجيات التربوية التي تكفل انتاج هذه العوائد وإثرائها .

قائمة المراجع

1- Dornbusch , Rudiger , Macroeconomics , seventh Editions , McGraw Hill Irwin , new york , 2008.

2- راوية حسن:مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية،الاسكندرية، 2014.

3- اسماعيل حسين عبد الباري : أبعاد التنمية، القاهرة ، 1982.

4- آمال العرباوي : الاستثمار في التعليم وعوائده الاجتماعية ، مجلة كلية التربية، جامعة المنصوره ،العدد الخامس والثلاثون، سبتمبر 1997 .

5- هبه صبحي جلال اسماعيل: التعليم والتماسك الاجتماعي في مصر (دراسه تحليليه) للعائد غير الاقتصـادي الاوسع للتعليم قبل الجامعـي ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، معهد الدراســات والبحوث التربويه ، قسم اصول التربيه ،2012 .

6- فاطمه مصطفي عبد الجواد خميس:العائد الاجتماعي من تعليم المرأه المصرية دراسة ميدانيه(رسالة دكتوراة) جامعة عين شمس،كلية التربيه – قسم اصول التربيه – 2006 .

7- أسماء محمد عبدالمؤمن اسماعيل:العائد الاقتصادي والاجتماعي لمشروع مبارك كول للتعليم الفني الصناعي رسالة دكتوراة، جامعة حلوان،كلية الخدمه الاجتماعيه،قسم التخطيط الاجتماعي ، 2011.

8- جابر عبد الحميد ، أحمد خيري كاظم : مناهج البحث في التربية وعلم النفس، القاهرة ، 1996.

9- حيدر حاتم : مخرجات التعليم ، بابل ، 2014.

10- فيصل بو طيبه:العائد من الاستثمار في التعليم،بحث منشور،مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية الجزائر ، جامعة السعيدة ، العدد السابع ، 2012 .

11- المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج:اقتصاديات التعليم،الكويت،2012.

12- محمد عبد السميع عثمان:اتجاهات التحديث في التخطيط الاجتماعي،القاهرة،1999.

13- خلف البحيري:أسس تخطيط التعليم،القاهرة،2014.

14- عليان عبد الله الحولي : محاضرة العائد من التعليم ، كلية التربية ، الجامعة الاسلامية ، غزة ، 2014.

15- Colm H., the Referance to education Center for the Economecs of Education , London , 2000.

16- رضا محمد هلال: التعليم والتنشئة السياسية في العالم العربي، البحرين، 2015.

17- Cohn , E .,the Economics of Education , Cambridge , math : Ballinger publishing company .

18- حامد عمار : دراسات في التربية والثقافة ، من همومنا التربوية والثقافية ، القاهرة ، 1995.

19- World Bank , World Development Report 1995 , Oxford University Press,1995.

20- غربي صباح:الاستثمار في التعليم ونظرياته ،الجزائر، 2008.

21- علي عبد القادر علي : اسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري , ورقة بحثية , المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، اكتوبر ،2001.

22- علي عبد القادر علي : قياس معدلات العائد على التعليم ،سلسلة دورية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ،العدد التاسع والسبعون ،السنه الثامنه ، يناير،2009 .

23- محمود عباس عابدين : علم اقتصاديات التعليم الحديث، القاهرة ، 2000.

24- Encel, S., " The Future of Education in Relation to The New International Economic order in : The Future of Education and The Education of The Future " , an IIEP Seminar , Unesco , IIEP . 1980.

25- Adam, Smith, LL.D, The Wealth of Nations, Vol.1,W. Strakan Ladeli Press, London, 1776 .

26- محمد نبيل نوفل : التعليم والتنمية الاقتصادية، القاهرة ، 1996 .

27- عبد الله عبد الدايم: التخطيط التربوي ،بيروت ،1966،ص314 – 315 .

28- Psacharopoulos,George," Returns to Education:an Updated International Comparison,Comparative Education,Vol.17, No.3,1981.

29- Schultz, T, W, "Investment in Human Capital" , Reprinted in Economics of Education , Vol . 1 , edited by M. Blaug , Baltimore , Penguin Books, 1968 , P. 11.

30- The Economic Value of Education,New York,Columbia University Press,1963,P.P.39- 42.

31- جوزيف كلاس : اقتصاديات التعليم ، دمشق، 2008، ص 46 – 47.

32- محمد احمد الغنام : المدرسة المنتجة ، رؤية التعليم من منظور اقتصادي واسع ، التربية الجديدة العدد 29 ، مايو - اغسطس 1983، ص 11- 12 .

33- محمود عباس عابدين : تطور النظرة الى عوائد التعليم ، الكتاب السنوي في التربية وعلم النفس ، القاهرة ، المجلد 16 ، 1990 ، ص 49 .

34- MAC Nabb : " labour Market Theories and Education In Husen " ,T , and Postlethwaite , T.N. , 1985 .

35- جميل بشري : التكلفة و العائد في التعليم العام ، غزة ، 2015 ،ص 80-81.

36- فاروق العادلي : التربية والتنمية الاجتماعية ،مجلة التربية،العدد79،اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم،1987، ص41.

37- عبد الله الرشدان : في اقتصاديات التعليم،عمان،2015 ،ص95.

38- افراح اجريس عايض المطيري:العائد الاقتصادي والاجتماعي للتعليم الجامعي(دراسة سسيولوجية على طلاب جامعة الكويت) ، ماجستير ، كلية الاداب ، قسم علم الاجتماع ، جامعة بنها ، 2018 ، ص 89 .

39- محمد مصطفى مرسي وعبد الغني النوري : تخطيط التعليم واقتصادياته ،القاهرة ،1997، ص 171.

40- صلاح الدين ابراهيم معوض : العائد الاقتصادي لمحو الامية ومرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي العام في القطاع الحكومي ، رسالة دكتوراة ، كلية التربية ، جامعة المنصورة ، 1982 ، ص 142.

41- Stephens, John, studies in economics of education, Macmillan press, New Yourk, 2016, P84-86 .

42- Hard wick, Philip and others, An Introduction to Modern Economics, long man,Theird edition,2019, P 305.

43- أمل العنزي : الجدوى الاقتصادية للتعليم ، دراسة التكلفة والعائد من التعليم ، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس ، العدد 36 ، القاهرة ، أغسطس 2016 م ، ص 382-392.

44- عبد الخالق عبد المهدي،دالة الانتاج http://www.uobabylon.edu.iq/uobcol. 11-12-2012.